

# الشكل والمضمون في التركيب اللغوي

الدكتور عبد الرحمن أيوب

سعدت أخيراً بالقاء نظرة سريعة على السفر القيم الذي ألفه الدكتور مهدي المخزومي بعنوان « في النحو العربي » وقرأت ما ورد فيه من تعليقات حول بعض المناقشات التي وردت في كتابي « دراسات نقدية في النحو العربي » . وأنا إذ أشكر للاستاذ مجهوده وعنايته أرجو أن أبدى بعض الملاحظات على تعليقاته هذه راجياً أن اتحكن في المستقبل القريب من إبداء رأي كامل حول الكتاب كله .

وقد دارت مناقشات الدكتور في أغلبها حول ما ذكرته عن الاستاذ الضلي . وهو يرى أن فاعل الجملة الفعلية « يشمل الفاعل الذي يفعل الفعل ويحدثه والفاعل الذي يقوم بالفعل ويتسلمه من الفاعل الحقيقي » (١) . ورغم أنني أجد بعض الصعوبة في إدراك ما يريد بالفعل « الذي يقدم بالفعل ويتسلمه من الفاعل الحقيقي » (٢) فاني أخالف الدكتور في الاعتماد على الأدلة الفلسفية واتخاذها أساساً لتحليل التركيبات اللغوية .

وعندي أن أي ظرف كلامي يتضمن أمرين مختلفين كل الاختلاف هما الواقع الخارجي والتعبير اللغوي . وقد يكون الواقع الخارجي حدثاً صادراً من شخص أو واقعاً على شخص أما التعبير اللغوي فهو تركيب مكون من كلمات . ومن الطبيعي أن تكون دراستنا للواقع الخارجي معتمدة على ما يتضمنه هذا الواقع من حدث ومحدث أو حدث ومتأثر بالحدث ، أما التركيب اللغوي فإنه بالرغم من ارتباطه الرمزي بالحدث وما تعلق به من دوات — أي بالواقع الخارجي — لا يمكن أن يوصف إلا باعتباره كلمات ذات مواضع معينة داخل التركيب وذات صفات مادية معينة تتمثل في وجود حركة ما أو سابقة (Prefix) أو لاحقة (Suffix) بعينها أو في أداء الجملة كلها أو جزء من اجزائها بنغمة خاصة (Tone) أو إيقاع النبر (Stres) على مقطع من مقاطعها .

وقد يكون بين هذه الصفات المادية ما نلاحظ اضطراب وجوده أو عدمه مع وجود علاقة بين الكلمات التي يتكون منها التركيب أو مع انعدامها . وفي هذه الحالة يقال بأن هذه الصفة علامة تركيبية لهذه العلاقة . ولنوضح هذا بالمثال .

إذا قارنا الجملتين « ضرب محمد » و « ضرب محمد » لاحظنا وجود تماثل تام في نوع الالفاظ التي تتكونان منها من ناحية الوضع في التركيب ومن ناحية الحركة التي ينتهي بها كل من « محمد » و « ضرب » . والخلاف الوحيد بين المثالين هو صيغة « ضرب » في الاولى و « ضرب » في الثانية . هذا الاختلاف صفة شكلية ولا شك ، يقابلها نوع العلاقة القائمة بين الفعل والاسم في كل من المثالين .

وفي المثالين « ضرب محمد » و « ضرب محمد » نلاحظ كذلك التماثل التام بينهما فيما عدا الحركة الأخيرة في « محمد » وهي الضمة والتنوين في الجملة الاولى والفتحة والتنوين في الجملة الثانية . وهذه الصفة المادية يقابل كذلك نوع العلاقة القائمة بين الفعل والاسم في كل من المثالين . والعلاقة بين أجزاء الجملة لا تعني بالضرورة دلالة فلسفية مثل قيام الذات بإيقاع الحدث أو وقوع الحدث على الذات ، بل انها أمر اعتباري لغوي قد يتصادف أن يطابق المدلول الخارجي أو لا يطابقه .

بعد هذا الغرض يتضح لدينا أن لدينا أمورا ثلاثة هي :

١ - الدلالة وهي أمر خارج عن التركيب اللغوي يتمثل في أحداث أو ردود أفعال توجد عند النطق بالتركيب اللغوي وترتبط ذهنيا به ، على النحو الذي يبينه علماء النفس وعلماء الدلالة (Semantics) عند مناقشتهم للرمز اللغوي .

٢ - العلاقة بين أجزاء التركيب اللغوي وهي اعتبار عقلي ، أو اسم يطلقه عالم اللغة على الرابطة القائمة بين جزء من التركيب وجزء آخر ، وقد تسمى هذه العلاقة اسنادا أو ظرفية أو حالية الخ . وقد تسمى العلاقة « أ » والعلاقة « ب » والعلاقة « ح » الخ وهذه هي التي عبرنا فيها أحيانا باسم « الوظيفة الاعرابية » .

٣ - العلاقة : وهي الصفة المادية التي توجد عند وجود علاقة معينة وتنعدم عند انعدامها .

وهذا النوع من التحليل لا يعني إهمال دلالة التركيب اللغوي ، بل فصل دراسة الاعتبارات الدلالية عن دراسة الاعتبارات التركيبية في المرحلة الاولى من مراحل الدراسة وهي دراسة التركيب . ويصر اللغويون المخدثون على أن انعدام العنصر الدلالي في الظرف الكلامي يخرج التركيب عن كونه تركيبا لغويا ، ولذا يرون أن دراسة الدلالات جزء مكمل لدراسة التراكيب وأن كان منفضلا عنها ضرورة اختلاف طبيعة الدلالة وهي أمر نفسي عن طبيعة التركيب وهي حدث مادي صوتي .

\*\*\*

لنرجع بعد هذه المقدمة الى مناقشات الدكتور :

١ - يقول الدكتور ان زعمي بان الدلالة متحدة في الامثلة « ضرب محمدا » و « انضرب محمد » و « ضرب محمد » لا يختلف عن مزاعم النحاة من ان نائب الفاعل مفعول به في الاصل (٣) .

والفرق شاسع بين النحاة وبيننا ، فنحن لا نقول اطلاقا بان نائب الفاعل التحوي هو المفعول النحوي في الاصل ، ( وأصر هنا على الصفة « النحوي » ) ، لان تباينة الفاعل النحوي والمفعولية النحوية ليست من عناصر الدلالة الخارجية بل من عناصر التركيب اللغوي ، ودليل ذلك الفرق التركيبي بين العلاقتين حيث يؤنت الفعل مع نائب الفاعل ولا يؤنت مع المفعول .

هذا من الناحية التركيبية .

أما من الناحية الدلالية وهي من عناصر الظرف الخارجي لا التركيب اللغوي فليس ثمة أدنى شك في ان نائب الفاعل والفاعل الذي فعله على صيغة « انضرب محمد » مثل « انضرب محمد » والمفعول ، أمر واحد ، فالحدث واقع على الذات سواء كان الاسم الذي يشير اليها في التركيب اللغوي مرفوعا ( لانه نائب فاعل أو فاعل لفعل المطاوعة ) أو منصوبا ( لانه مفعول ) وسواء كان الفعل مبنيا للمعلوم أو مبنيا للمجهول .

وقد قلنا في ص ٢٤٢ من كتابنا المشار اليه ( لعل من سوء الحظ ان أطلق النحاة لفظ « فاعل » على الركن الاسمي في الجملة الفعلية ، فقد أضاف ما في هذه الكلمة من دلالة قاموسية صعبة لا لزوم لها ، وهذه الصعوبة هي حمل القاري، حملا على الخلط بين الدلالة الخارجية وبين العلاقة التركيبية - أو الوظيفة الاعرابية - التي علامتها رفع الاسم وتأخره عن الفعل وتأنيته لتأنيث الاسم الخ .

٢ - قال الدكتور في نفس الصفحة بأنني « لم أوفق الى ادراك ان الفاعل في الجملة ليس هو الفاعل الحقيقي بل هو ما يسند اليه فعل » وان نائب الفاعل « مسند اليه وان لم يكن هو المحدث للفعل » .

وهذه دعوى تدحضها المناقشة التي يشتمها ويسمفها النص الذي ورد في كتابي ص ٢٣٦ حيث قررنا ان « الجملة الفعلية تتكون من ركني اسناد أحدهما ركن فعلي والاخر ركن اسمي » ثم استطرطنا قائلين « ويكون الركن الاسمي في الحالة الاولى فاعلا أما في الحالة الثانية فيكون نائب فاعل » . والنص الذي ورد في صفحة ٢٤٤ والذي يقرر : « ليس الفاعل أو نائب الفاعل سوى أحد ركني الجملة الفعلية » . واذا كان للنحاة بعض الحق في التفريق بين المبتدأ والفاعل فان الاختلاف بين الفاعل ونائب الفاعل أمر دلالي ولا غير . أما الاختلاف الحقيقي فبين صيغتي الفعل الخ ،

تري هل لا يزال الدكتور مصرا على أنني « لم أوفق الى ادراك ان نائب الفاعل مسند اليه وان لم يكن هو المحدث للفعل » ؟ ؟ .

٣ - يرى الدكتور ان التمثيل بالجملة « ضرب محمد » ( يعني ضرب فلان محمدا ) « تمثيل ضعيف كما يرى القاري » ، وهذه دعوى ترك الحكم عليها لانطباعه هو وانطباع القاري معه . واود ان انتقل بالحكم من مجرد الانطباع الى مقياس آخر أكثر دقة .

المثال الجيد هو ما يتحقق فيه أمران ، الصواب وإبراز الصفة التي ورد المثال لإبرازها على أوضح وجه .

أما الصواب فلا شك فيه فالجملة « ضرب محمد » ترد جوابا لسؤال « ماذا فعل علي ؟ » مثلا ، وإذا كان من الصواب ورود الجملة في مثل هذا الظرف فليس هناك ظل من الضعف في استعمالها مثلا .

أما إبراز الصفة التي ورد المثال لإبرازها ، فالمثال بهذا الوضع أصح من المثال الذي يقترحه ضمنا أي « ضرب فلان محمدا » . وذلك لاننا قد سبقنا لنقارن بين مواضع اعرابية ثلاثة ناقشنا النحاة موضع المفعول وموضع الفاعل وموضع نائب الفاعل ، ولمقارنة هذه المواضع الثلاثة سبقنا ثلاثة أمثلة هي :

« ضرب محمدا » و « انضرب محمد » و « ضرب محمد » ووجه الافضلية في وضع الامثلة على هذا الشكل تكونها جميعا من فعل من نفس المادة ولكنه مختلف الصيغة ومن اسم واحد ولكنه مختلف العلامة الاعرابية . والامثلة هذه تحصر موضوع النقاش في علاقة الفعل بالاسم « محمد » في الحالات الثلاثة . أما لو قلنا « ضرب علي محمدا » كما يريد الدكتور لقدمنا للقاري فعلا ذا علاقتين بعلاقته بالفاعل علي وعلاقته بالمفعول محمد ولكان من المحتمل ان يشط به الوهم الى الخلط بين العلاقتين .

من أجل القصد الى هذه الدقة في حصر موضع النقاش اتينا بالجملة « ضرب محمدا » دون ذكر الفاعل ، وهو صنيع ان اتصف بشيء فلن يتصف قطعا بالضعف .

٤ - يقول الدكتور باني لم أوفق الى الصواب حين قررت « عدم وجود تلازم بين العلامة الاعرابية وبين الحاجة الى تمييز المعاني المركبة » .

وقد وردت هذه العبارة في مناقشة النحاة الذين « يعللون الاعراب بحاجة الكلمة الى الحالات الاعرابية لتحديد معناها » (٤) ولهذا يقول بان ضمة « محمد » في الجملة « ضرب محمد » وفتحها في الجملة « ضرب محمدا » هي التي ميزت حالة المفعولية عن حالة الفاعلية . وقد استطردت في مناقشتهم حتى انتهيت في ص ٣٣ الى ان « هناك بعض التركيبات التي تحتاج الى التفريق في الدلالة بين بعضها وبعض مع عدم اختلاف علامات الاعراب ( مثل الحال والتمييز وهما منصوبان مع اختلاف دلالتها ) وان هناك



بعض الحالات الاعرابية المتحدة في الدلالة مع اختلاف علامات الاعراب ( مثل نائب الفاعل والمفعول ) .

لدينا اذن معان مختلفة مع اتحاد العلامة الاعرابية ومعان متحدة مع اختلاف العلامة الاعرابية . هل يشك في ذلك أحد ؟

كيف جانبني التوفيق اذن عندما قررت « عدم وجود تلازم بين وجود العلامة الاعرابية وبين الحاجة لتمييز المعاني المركبة » وأعيد مرة أخرى لفظ « المعاني » أي الدلالات الخارجية لا الوظائف الاعرابية ( العلاقات ) التي هي جزء من التركيب اللغوي .

ويقول الدكتور « وأكبر الظن ان التلازم المشار اليه متحقق ، فالضمة في الفاعل أو ما يسمونه بنائب الفاعل تدل على ما بينها وبين الفعل من اسناد » (٥) وأنا لا اظن هذا أكبر الظن بل أقطع به ، ولكنني ألتج مرة ثانية على أن العلامة هنا دليل على الوظيفة الاعرابية وهي الاسناد – والتلازم متحقق بين الوظيفة والعلامة – ولكنها ليست دليلا على المعنى الخارجي أي وقوع الحدث من الاسم أو عدم وقوعه عليه .

٦ – ويقول الدكتور « المبتدأ هو المسند اليه في الجملة الاسمية نحو « خالد أخوك » ومحمد في البيت . وليس من المبتدأ ما كان مسندا اليه في جملة فعلية كما في قولنا « محمد سافر » وكما زعم الدكتور عبدالرحمن أيضا وهو بصدد التفريق من نحو قولهم « محمد ضرب » و « ضرب محمد » من أن الوظيفة اللغوية قد اختلفت من مبتدأ الى فاعل مع اتحاد العلامة الاعرابية . ثم ينقل عن كتابي قولي « وإذا كان من الصحيح أن المفعول قد تميز عن الفاعل بالحالة الاعرابية فإن المبتدأ قد تميز عن الفاعل بمكانه في التركيب » ويعلق قائلا بأن « المبتدأ لا يتميز عن الفاعل بمكانه وإنما يتميز بما هو أعمق وأدق » يتميز بأن يتصف بالمسند اتصافا ثابتا ، ولا يتحقق هذا الا اذا كان المسند اسما جامدا أو وصفا والا على الدوام ، وان الفاعل – وهو مسند اليه أيضا – انما يتصف بالمسند اتصافا متجددا ولا يتحقق هذا الا يكون المسند فعلا أو وصفا والا على التجدد .

أما فيما يتعلق بزعمي الذي أشار اليه فأود التنبيه الى أن كتابي يهدف الى تلخيص آراء النحاة ونقدها ، لا الى ابتكار بديل للمقواعد العربية وهو عمل أرجو أن أوفق يوما ما للمساهمة فيه . ومن أجل هذا قبلت التفريق الذي قال به النحاة وهو تفريق كما قررت يقوم على اختلاف شكلي – أي في تركيب الجملة – بين النوعين ، يتمثل في تقدم الفعل على الاسم في حالة كونه فاعلا وتأخره عنه في حالة كونه مبتدأ . وعلى فرض قبول هذا فإن الوظيفة اللغوية ( أي الموقع الاعرابي ) قد اختلفت مع اتحاد العلامة الاعرابية وهي الرقع في كل منهما .

ولكننا أخذنا على النحاة أمرا آخر لم يفتن اليه الدكتور حيث قلنا بأنه قد كان من واجبه « وقد اتخذوا تقدم الفعل المسند على الاسم المسند اليه أساسا للحكم على نوع الجملة أن يتخذوا نفس الأساس في القول بأنواع أخرى من الجمل . وكما يتقدم الفعل المسند على الاسم المسند اليه يتقدم كذلك الوصف المسند والجار والمجرور المسند والظرف المسند على المسند اليه ، فلم لم يقل النحاة بأن كلا من هذه التركيبات نوع من أنواع الجملة يختلف عن قرينه من الأنواع التي تتأخر فيها هذه الأركان » (٦) .

ثم قلنا في موضع آخر ، أما تفريق النحاة بين الفاعل والمبتدأ فأساسا كما ذكرنا من قبل موضع ركن الاسناد الاسمي بالنسبة لركن الاسناد الفعلي ، فهو مبتدأ اذا تقدم عليه فاعل اذا تأخر عنه . وقد سبق أن قلنا بأنه لا مانع لدينا من اتخاذ الموضع الذي تمثله الكلمات وسيلة للتفريق بين تركيب وآخر ، على أن يطبق ذلك في جميع الحالات . أما أن يقصر النحاة ذلك على الفاعل دون المبتدأ ، فيقولون بجواز تأخير المبتدأ ولا يقولون بجواز تقديم الفاعل فأمر مرفوض رفضا منهجيا لاختلاف مقياس الحكم على أحد قسميه عنه على القسم الآخر » (٧) .

لنسنا إذن على اتفاق مع النحاة على طول الخط . ولكن لن يضيرنا أن يفرقوا بين جملة الفاعل وجملة المبتدأ بعنصر الموضع من التركيب اذا اتخذ هذا العنصر أساسا في كل الحالات . وما دامت هذه الاعتبارات — أي كون الاسم فاعلا مقدما أو مبتدأ — لا تغير من واقع التركيب بشيء ، فليس يعنيننا الاسم الذي يختاره الباحث .

أما تعليق الدكتور الذي يقرر بأن المبتدأ يتميز عن الفاعل بأنه يتصف بالمسند اتصافا ثابتا وإن الفاعل يتصف به اتصافا متجددا ، فإنه تورط في عنصر الدلالة الخارجية نحرص كل الحرص على تجنبه . ولنلخص رأي الدكتور في امثلة :

- ١ — « خالد أخوك » مبتدأ وخبر لأن المسند اسم جامد .
  - ٢ — « محمد في البيت » مبتدأ وخبر لأن المسند جار ومجرور .
- ولكن هل وجود « محمد » في البيت أمر ثابت لا يتجدد ؟ أو لا يجوز له أن يخرج من البيت الى مكان آخر ثم يعود الى البيت ؟
- ٣ — أ — « محمد سافر » فعل وفاعل لأنه « ليس من المبتدأ ما كان مسندا اليه في جملة أو ب — « سافر محمد » فعلية مثل محمد سافر » .
- وهذه الامثلة الثلاثة منقولة عن الدكتور وستورد عددا من الامثلة التي نقيسها على ما قاله في التمييز بين المبتدأ أو الفاعل .
- ٤ — « أبيض محمد » لابد أن تكون جملة من مبتدأ وخبر لأن البياض وصف ثابت لا يتجدد .

٥ - « مات محمد » لا بد أن تكون مبتدأ وخبراً لأن الموت أمر لا يتجدد .  
 ٦ - « محمد كاتب » لا ندري أن كانت الجملة مبتدأ وخبراً أو فعلاً  
 وفاعلاً ( أو بالادق وصفاً وفاعلاً ) لأنه من المحتمل أن يكون اسم الفاعل قد  
 أشار لصفة ثانية في محمد كما يحتمل أن يكون قد أشار بصفة منقطعة .  
 ٧ - محمد طويل الذراع - مبتدأ وخبر لأن المسند يدل على صفة  
 ثابتة .

٨ - محمد كاتب الدرس - وصف وفاعل لأن المسند يدل على صفة  
 غير ثابتة .

هل يرى القاريء الصعوبة التي يفرضها هذا الاعتبار الدلالي ،  
 وهل يرى مبرراً لاعتبار المثال رقم (٨) مختلفاً في تركيبه عن المثال رقم  
 (٧) أو أن المثال رقم (٥) يختلف عن المثال (٣ - ب) .

٩ - يأخذ على الدكتور أن قلت بأن « يا عبدالله » ليست جملة فعلية  
 ولا اسمية وإنما من الجمل غير الاسنادية . وهو يتفق معي مشكوراً في  
 مخالفة القدماء في قولهم بأنها من الجمل الفعلية لا « يا » عند النحاة بمعنى  
 « ادع » ، ولكنه يختلف معي في اعتبارها جملة .

وأنا لا يضيرني أن نسمي هذا التعبير جملة أو لا نسميه . وكل ما  
 أبغي هو أن أفرق بين هذا التركيب وبين التركيب الاسنادي في مثل  
 « محمد نائم » و « مسافر علي » . ولكني كما ذكرت من قبل قصدت  
 إلى تلخيص وجهة نظر النحاة ونقدها . وما دمت قد قبلت تقسيمهم الثلاثي  
 « كلمة كلام » فلا بد من وضع « يا عبدالله » في أحد هذه الأقسام ، وهي  
 ليست كلمة ولا كلما بل هي كلام . ولم يقسم النحاة الكلام إلى جمل وغير  
 جمل بل اعتبروا كل كلام جملة وقالوا في تعريف الجملة بأنها ما أفادت  
 فائدة تامة . وليس من شك في أن « يا عبدالله » قد أفادت فائدة تامة ومن  
 ثم لا معدى لنا عن اعتبارها من الجمل إذا التزمنا بتقسيم النحاة وتعريفاتهم ،  
 ولا مانع من ذلك .

أما الخطأ الذي نأخذه على النحاة فهو اعتبارهم « يا عبدالله » اسناداً  
 وهو ما يوافقني الدكتور عليه .

تلك هي المأخذ التي أوردها الدكتور علي أرجو أن أكون قد وفقت  
 في جلائها أن كان التوفيق قد خانني مراراً كثيرة في كتابي الذي أشار  
 للدكتور إليه . وأنا إذ أشكر للدكتور جهوده أرجو أن أقرأ تعليقاته على  
 بعض القضايا التي وردت في هذا الكتاب والتي اعتبرها أكثر جوهرية من  
 الأمور التي أخذها علي .

(١) « في النحو العربي » لمهدي المخزومي ، المكتبة العصرية بيروت ١٩٦٤ ص ٧٢ .  
 (٢) هل تراء يقصد الفاعل في مثل الجملة « مات محمد » و « انضرب علي » ونائب

الفاعل في « ضرب محمد » أم يقصد نائب الفاعل فقط في الجملة الأخيرة كما يشهد مثاله .  
وهذا نقص كما رأي القاري وعلى أية حال فالفاعل ونائب الفاعل في هذه الأمثلة « لا يقدم  
بالفعل » بل يقدم به الفعل .

(٣) ص ٧٢ .

(٤) دراسات نقدية ص ٣٠ .

(٥) ص ٧٣ « في النحو العربي » .

(٦) دراسات نقدية ص ٢٢٢ .

(٧) ص ٢٤٢ نفس المرجع .

(٨) ص ٥٣ « في النحو العربي » .

